



## صراع على عباءة مرشح السلطة في الجزائر

14ص



## من يخرج للشوارع والقنص في بغداد

15ص

## ترسانة الإسلاميين الفقهية تسقط أمام السلطة

13ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2019/11/22

25 ربيع الأول 1441

السنة 42 العدد 11536

Friday 22/11/2019

42nd Year, Issue 11536

# العرب

## استنجد عبد المهدي بالعشائر يثير غضب الشارع العراقي

والنشطاء والصحافيين الذين اختطفوا من ساحات الاحتجاج أو من منازلهم. ولم ينتظر المتظاهرون كثيرا، إذ وزعوا مجموعات في تقاطعات يحتمل أن يمر بها شبوخ العشائر بعد خروجهم من لقاء عبد المهدي. وبالغالب، ضبطوا مجموعة منهم في أحد التقاطعات، وواجهوها بهتافات تأسف لسعي زعماء قبائل كبيرة وراء إغراءات السلطة. ولم يقتصر الرد على هذا التحرك، بل أخضع نشطاء صورا بثها مكتب عبد المهدي للقائه بشيوخ العشائر إلى التحليل، واستخرجوا منها وجوه زعماء قبائل يجلسون في مكتب رئيس الوزراء، ونشروها في وسائل التواصل الاجتماعي، مع اسم "خونة".

وبعدما انتشرت صور "الشيوخ الخونة" كالنار في الهشيم، مع تفاعل سلبي كبير ضدها، اضطر بعض زعماء القبائل إلى إصدار توضيحات تشير إلى أنهم لم يداهنوا عبد المهدي، بل طلبوا بدماء ضحايا ثورة أكتوبر. وخلقت هذه التعليقات موجة رفض عامة سرعان ما وصلت أصدائها إلى مجالس شيوخ عشائر آخرين تبين أنهم رفضوا دعوة عبد المهدي.

وقال متظاهرون إنهم أجروا اتصالات بنحو عشرين زعيم قبيلة وشيخ عشيرة في وسط وجنوب العراق أكدوا كلهم أنهم رفضوا دعوة لقاء مع عبد المهدي. ونقل المتظاهرون عن زعماء القبائل الذين أوردوا أسماءهم الكاملة وعنوانين مضافهم، القول إنهم تلقوا اتصالات ملحة من مكتب عبد المهدي، ليلغوا رفضوا دعوتهم، مؤكداً أنهم أبلغوا رئيس الوزراء العراقي ووقوفهم إلى جانب المتظاهرين.

وقال مراقبون إن لجوء الحكومة إلى هذا النوع من الإجراءات، يعكس درجة الانهيار التي بلغتها، وهي تواجه احتجاجات غير مسبوقه، معتبرين أن هذه التحركات الحكومية تصب في صالح حركة الاحتجاج لأنها تكشف تشبث عبد المهدي بالسلطة، وتزيد من زخم الغضب الشعبي ضد الأطراف الداعمة له.

وقال مراقبون إن لجوء الحكومة إلى هذا النوع من الإجراءات، يعكس درجة الانهيار التي بلغتها، وهي تواجه احتجاجات غير مسبوقه، معتبرين أن هذه التحركات الحكومية تصب في صالح حركة الاحتجاج لأنها تكشف تشبث عبد المهدي بالسلطة، وتزيد من زخم الغضب الشعبي ضد الأطراف الداعمة له.

وقال مراقبون إن لجوء الحكومة إلى هذا النوع من الإجراءات، يعكس درجة الانهيار التي بلغتها، وهي تواجه احتجاجات غير مسبوقه، معتبرين أن هذه التحركات الحكومية تصب في صالح حركة الاحتجاج لأنها تكشف تشبث عبد المهدي بالسلطة، وتزيد من زخم الغضب الشعبي ضد الأطراف الداعمة له.

بغداد - لجأ رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي إلى العشائر على أمل أن تستخدم نفوذها الكبير لوقف المظاهرات، التي تقرب من إتمام شهرها الثاني، بعدما أرهقت الحكومة وأجهزتها الأمنية وميليشياتها وأحزابها السياسية. وكشفت مصادر سياسية مطلعة أن مقربين من عبد المهدي بذلوا جهودا كبيرة خلال الأيام الثلاثة الماضية، لإقناع زعماء قبليين وشيوخ عشائر بالحضور إلى مكتب رئيس الوزراء، لمناقشة التطورات المتصلة بالمظاهرات، مؤكدة أن الجهود المذكورة حققت بعض النجاح، لكنها اصطدمت بعقبات صعبة. وقال مكتب عبد المهدي إن رئيس الوزراء أكد "أننا نعمل على إصلاح البلد بتلبية متطلبات التنمية الشاملة وليس بالاستجابة للمطالب المشروعة فقط، وذلك خلال استقباليه "جمعا كبيرا من شيوخ ووجهاء العشائر من المحافظات والوسطى والجنوبية، للتداول في الأوضاع التي تمر بها البلاد والإجراءات الإصلاحية والحلول المطروحة".

وأقر مكتب عبد المهدي بأن شيوخ العشائر عرضوا "خلال اللقاء وأقرب المحافظات من النواحي الأمنية والخدمية والمعيشية والعديد من الآراء والمطالب والمقترحات المتعلقة بمحاربة الفساد وتشغيل المعامل المتوقفة وتوفير فرص العمل ودعم البطاقة التموينية والتعويضات، إلى جانب الدعوة إلى إجراء تعديلات دستورية وفرض سلطة القانون وهيبة الدولة للحفاظ على موارد الدولة والممتلكات العامة والخاصة والموائم والمنافذ الحدودية".

ورد عبد المهدي بأن "كل المطالب قابلة للتنفيذ بالتعاون في السراء والضراء وتحمل المسؤولية المشتركة من أجل مصلحة العراق"، مضيفا أن "العشائر كانت في الصف الأول في كل العهود ومدت ساحات القتال ضد داعش بالرجال الشجعان وهي حقا جيش المرجعية والشعب ووقفت مع قواتنا حتى تحقيق النصر".

ووفقا لمكتب عبد المهدي، فإن اللقاء لم يتطرق إلى مطالب المتظاهرين الرئيسية، وفي مقدمتها إقالة الحكومة والكشف عن القناصين المتورطين في قتل المثات من المحتجين، فضلا عن مصير الآلاف من الجرحى الراقدين في المستشفيات بعد تعرضهم إلى الغازات السامة والرصاص الحي، بالإضافة إلى مصير مئات المغيبين من المتظاهرين

## واشنطن تدعم مطالب اللبنانيين بحكومة تكنوقراط تستبعد حزب الله

### الحريري يرفض إشراك حزب الله في حكومة جديدة لإدراكه حجم العقوبات الأميركية



عون أمام شراك حزب الله

تتماشى مع متطلبات المرحلة التي فرضها الحراك الشعبي اللبناني منذ أكثر من شهر. واتت برقية الرئيس الأميركي بموازاة زيارة قام بها، الخميس، السفير الفرنسي في لبنان برونو فوشيه إلى قصر بعبدا تناول خلالها مع الرئيس عون الأوضاع العامة في لبنان، وأطلعته على أجواء الاجتماع الثلاثي الفرنسي-الأميركي-البريطاني الذي عقد في باريس، حيث أكد المجتمعون استمرار دعم بلدانهم لاستقرار لبنان وسعادته واستقلاله ووجوب عودة المؤسسات الدستورية إلى العمل.

وقالت المصداق إن برقية ترامب تتوج اتصالات غربية يراد منها إبلاغ بيروت موقفا واضحا وحازما حيال الممكن والمستحيل، وسط أنباء عن حركة لمؤيدي لعون والحريري صوب موسكو.

ظهرت مؤخرا داخل الكونغرس، ورعاية اتفاق لتسوية النزاع الحدودي، البري والبحري، بين لبنان وإسرائيل. ولفتت إلى أن موقف ترامب المقتضب جاء بعد اجتماع دبلوماسي ثلاثي مهم جرى في باريس، الثلاثاء، بين مدير الشرق الأوسط في الخارجية الفرنسية السفير كريستوف فارنو (الذي زار بيروت الأسبوع الماضي)، والمبعوث الفرنسي لمؤتمر "سيدير" السفير بيير دوكن، والمسؤول عن الشرق الأوسط في قصر الرئاسة باتريك دوريل، ومساعد وزير الخارجية الأميركي للشرق الأوسط دافيد شينكر، ومديرة الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية ستيفاني الفاك.

واعتبرت مصادر دبلوماسية عربية أن برقية ترامب تتسق مع أجواء هذا المزاج الأميركي الأوروبى الذي نقله شينكر لواشنطن، علما أن الأخير مكلف من قبل الإدارة الأميركية بمتابعة الملف اللبناني. وقالت إن الإدارة الأميركية بصدد إظهار مواقفها من الأزمة اللبنانية بشكل متصاعد وفق قاعدة تشكيل حكومة

ثلث لبنان"، على حد ما ورد في العبارة التي استخدمها في المقابلة التلفزيونية التي أجريت معه حديثا. في المقابل، أكدت هذه الأوساط أن ليس في استطاعة سعد الحريري، الذي يدرك معنى العقوبات الأميركية على حزب الله وتأثيرها على النظام المصرفي اللبناني، إشراك الحزب في حكومة جديدة يشكّلها، في حال طلب منه ذلك.

وقالت إن الحريري يستوعب كليا أن الذهاب في مواجهة مع الإدارة الأميركية، بسبب إشراك حزب الله في الحكومة كما يريد رئيس الجمهورية، ستكون له نتائج كارثية على الاقتصاد اللبناني وعلى النظام المصرفي فيه. ورأت مصادر مراقبة إن برقية ترامب تعكس موقفا أميركيا يدرك حساسيات الطرف الداخلي اللبناني ولا يدفع باتجاه التعبير عن موقف مباشر من الأزمة اللبنانية. واعتبرت أن مواقف واشنطن السابقة واضحة في فرض موجات من العقوبات ضد حزب الله، والتمسك بدعم الجيش اللبناني، على الرغم من تحفظات

بيروت - توقفت أوساط سياسية لبنانية عند أهمية نص البرقية القصيرة التي أرسلها الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الرئيس اللبناني ميشال عون لتنهئته بالذكري السادسة والسبعين للاستقلال.

ولفت السياسي، الذي تقلد مناصب حكومية عليا إبان عقدي السبعينات والثمانينات في لبنان، إلى تأكيد الرئيس الأميركي للرئيس اللبناني "استعداد أميركا للعمل مع حكومة لبنانية جديدة تستجيب لحاجات اللبنانيين"، مع ما يعنيه ذلك من انحياز واشنطن لمطالب المتظاهرين في لبنان والتي تلتخص بتشكيل حكومة جديدة تضم وزراء اختصاصيين، أي من دون حزب الله.

واعتبرت هذه الأوساط أن برقية التهنية لم تكن مجرد إجراء بروتوكولي معتاد من نوع تبادل البرقيات بين رؤساء الدول، بل نوك أن الإدارة الأميركية ركزت على أعلى المستويات على ضرورة تشكيل حكومة لبنانية يستبعد منها حزب الله الذي تصنّفه بأنه "منظمة إرهابية" من دون تفريق بين الجناح السياسي للحزب وجناحه العسكري.

وتكرت إن برقية الرئيس الأميركي، على الرغم من أنها مقتضبة، تختصر الأزمة الحكومية اللبنانية التي بدأت في التاسع والعشرين من أكتوبر الماضي عندما قدم سعد الحريري استقالة حكومته التي تضم ثلاثة وزراء من حزب الله. ولاختل أن الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله كان دعا في أول خطاب ألقاه بعيد اندلاع الثورة الشعبية في لبنان في السابع عشر من أكتوبر الماضي إلى بقاء الحكومة، كما أكد أن حزبه لن يسمح بسقوط العهد، عهد ميشال عون.

ورأت الأوساط السياسية اللبنانية أن إصرار حزب الله على أن يمثل في الحكومة اللبنانية سبيل الأزمة الحكومية، خصوصا في ضوء إصرار رئيس الجمهورية على أن يكون الحزب موجودا في الحكومة نظرا إلى أنه يمثل

## المنشقون عن العدالة والتنمية يستعدون لتشكيل حزين معارضين

### جيم أوزان يعود من المنفى للوقوف في وجه أردوغان

وفي حين يُعد السياسيان المخضرمان حركات قد تنافس حزب العدالة والتنمية يبدو أن اسما قديما ثالثا على وشك العودة إلى الساحة.

وصرح جيم أوزان، خصم أردوغان القديم، للصحافة بأنه مستعد للعودة إلى المسرح السياسي التركي بعد عشر سنوات من العيش في المنفى الاختياري في فرنسا.

وكان أوزان رجل الأعمال الذي أصبح معارضا لحزب العدالة والتنمية في وقت مبكر، فر من البلاد في عام 2009 بعد مصادرة أصول قيمتها المليارات من الدولارات في تحقيقات جنائية. ويقول المحلل التركي ذوالفقار دوغان إن كثيرين يعتقدون أن التحقيقات

وقال زميل باباجان الذي طلب عدم الكشف عن اسمه إن الحزب سينطلق في موعده بحلول العام الجديد. لكن على الرغم من أن هذا هو نفس الإطار الزمني الذي حدده داود أوغلو، قال السياسي إنه لا توجد فرصة لتوحيد الحزبين.

وأضاف "داود أوغلو يسير في طريقه، ونحن نسير في طريقنا". وتعتزم مجموعة داود أوغلو كذلك مواصلة المسيرة. وقد جمع رئيس الوزراء السابق المنشقون عن حزب العدالة والتنمية من الصفوف الإسلامية للحزب، وقد أثار اجتماعه لمرتين منذ أكتوبر مع تامل كارامولا أوغلو زعيم حزب السعادة الإسلامي المعارض، تكهنات بانهما قد يطقان حزبا موحدا.

وقال السياسي إن الحزب أثار أمالا كبيرة وحماسة، وإن العملية جذبت مستوى من الاهتمام مماثلا لتأسيس حزب العدالة والتنمية في 2001. ويقول باباجان إنه يرغب في إحياء تلك القيم القديمة وقد الهب ظهور حركته السياسية خلال فترة ركود اقتصادي بعض الحماسة بين الأوساط التي ترى قيصر الاقتصاد السابق، كحل محتمل للمشاكل الاقتصادية الحالية.

وكانت أسماء كبرى سابقة في حزب العدالة والتنمية الحاكم قد تصدرت عناوين الصحف في وقت سابق من هذا العام عندما أعلنت خططا لتشكيل أحزاب منافسة، لكن إطلاق العملية العسكرية التركية في سوريا في التاسع من أكتوبر

دفعها إلى التريث وانتظار مالات الحرب. وفيما ظهرت مزاعم تقول إنهم تراجعوا عن خططهم في هوء، نفى زعماء اللزعميين المحتملين للحزبين الجديدين، رئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو ونائب رئيس الوزراء الأسبق علي باباجان، هذه المزاعم، وأكدوا أنها سيخترآن خطوات ملموسة قبل العام الجديد.

وعلی الرغم من أن باباجان قد التزم الصمت الحسوب أثناء العمل على حزبه الجديد، إلا أن أحد الأسماء البارزة في فريقه وأحد أبرز المرشحين السابقين لحزب العدالة والتنمية قال لموقع "أحوال تركية" إن العمل قد وصل إلى مراحلته النهائية.

وعلی الرغم من أن باباجان قد التزم الصمت الحسوب أثناء العمل على حزبه الجديد، إلا أن أحد الأسماء البارزة في فريقه وأحد أبرز المرشحين السابقين لحزب العدالة والتنمية قال لموقع "أحوال تركية" إن العمل قد وصل إلى مراحلته النهائية.

وعلی الرغم من أن باباجان قد التزم الصمت الحسوب أثناء العمل على حزبه الجديد، إلا أن أحد الأسماء البارزة في فريقه وأحد أبرز المرشحين السابقين لحزب العدالة والتنمية قال لموقع "أحوال تركية" إن العمل قد وصل إلى مراحلته النهائية.